قمة الثمانية ومستقبل المشروع الأمريكي في المنطقة

08-6-2004

أيا ما كان الأمر.. فإن قمة جورجيا سوف تقرر المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ليلقى الدعم الأوروبي هناك، ثم تعتمده القمة الأورو أمريكية من بعد، وأخيرا تصدق عليه قمة الأطلسي في اسطنبول، خلال الأيام القادمة من هذا الشهر وتحوله من إعلان مبادئ حول الإصلاح في العالم العربي الإسلامي، إلى خطط عمل وبرامج تنفيذ، تحت إشراف هذا الحلف العسكري الغربي، الذي

بقلم عبدالله صالح

مواد ذات علاقة

بين 'طمع الآخر' و'عجز الذات' ... قضية الإصلاح المفترى عليها ..

تبدأ اليوم في الولايات المتحدة وعلى مدى ثلاثة أيام، أعمال قمة الثماني الكبار (الدول الصناعية الكبرى السبع علاوة على روسيا) ووفقا لقواعد عقد القمم الحديثة، فقد رأى قادة دول الثماني الاجتماع في أبعد مكان ممكن عن البشر في جزيرة مقابلة لسواحل جورجيا، ووسط إجراءات أمنية مشددة. ومن المتوقع أن يهيمن موضوع العراق وقضية الإصلاحات الديمقراطية في الشرق الأوسط على جدول أعمال القمة، التي يحضرها خمسة من قيادات الشرق الأوسط وهم حامد قرضاي رئيس أفغانستان ورئيسي الجزائر واليمن وملك الأردن وكذا البحرين. هذا علاوة على رؤساء الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا وكندا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا.

وتأتى دعوة هذه القيادات الشرق أوسطية للمشاركة في قمة الثماني، في إطار استكمال مشروع الشرق الأوسط الكبير المزمع الإعلان عنه رسميا خلال القمة، وهو المشروع الذي تبنته وأعلنت عنه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في شهر فبراير الماضي وطلبت من أوروبا وحلف الأطلنطي التعاون معها في تنفيذه وفرضه على العالم العربي، وكان المشروع الأمريكي قد تعرض لضربات شديدة في الفترة الماضية وخصوصا بعد تدهور الأوضاع في العراق وفلسطين وتكشف الصور البشعة لتعذيب السجناء العراقيين في سجن أبو غريب والذي أفقد مطالبات الأمريكان بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط مصداقيتها.

وسوف تتقدم واشنطن إلى المؤتمر بمشروع الشرق الأوسط الكبير في صيغته المعدلة التي تختلف كثيرا عن الصيغة التي تم طرحها بها لأول مرة في شهر فبراير الماضي.

وتتضمن الصيغة المعدلة اقتراحات بأن تقوم أمريكا والدول الأوروبية بصياغة برامج تمويل خاصة بالإصلاح السياسي في مجالات تنمية المجتمع المدني وحرية الإعلام وإجراء إصلاحات قضائية وتحسين مجالات حقوق الإنسان وأوضاع المرأة.، ويعتقد البيت الأبيض أن حضور قيادات عربية سوف يمثل فرصة لها لاستعراض آرائها ورؤاها حول الإصلاح.

ولكن القيادات العربية الأربعة المدعوة علاوة على رئيس أفغانستان حامد قرضاي، وفقا لما نشرته "واشنطن بوست"، سيحضرون القمة ليوم واحد فقط هو اليوم الثاني 9 يونيو وأنه تم تحديد 15 دقيقة فقط لكل هؤلاء الخمسة للتحدث فيها أمام المؤتمر، وهو ما يعني أن حضور هؤلاء "رمزي" تحاول من خلاله واشنطن أن تثبت أنها تستشير قيادات المنطقة في دعوات الإصلاح المفروضة عليها. وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن المشروع الأمريكي الإصلاحي

الجديد يتضمن عدة عناصر أساسية، في مقدمتها تشكيل هيئة دائمة عربية - أمريكية - دولية تحمل اسم "منبر للمستقبل" تكون مهمتها مناقشة البرامج والخطط الإصلاحية في الشرق الأوسط وتطوير التعاون بين الدول العربية والأجنبية لتحقيق الإصلاحات المطلوبة.
وتضم هذه الهيئة الأولى من نوعها ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية الثماني وعن الدول العربية وكذلك ممثلين عن المجتمع الأهلي وعن المنظمات غير الحكومية وعن قطاعات مختلفة من المجتمع العربي. وفي إطار هذه الهيئة يتم إنشاء لجنة وزارية عربية - أمريكية - دولية عليا, تضم وزراء الخارجية والمال والاقتصاد والتجارة من مجموعة الدول الصناعية الثماني ومن الدول العربية المعنية بالأمر وذلك بهدف الإشراف على تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ومتابعة هذه العملية الإصلاحية وتأمين الدعم الدولي اللازم لها.
كما يتضمن المشروع تشكيل "مجموعة دولية لمساندة الديمقراطية" في الشرق الأوسط تركز عملها على تنسيق علاقات التعاون بين المؤسسات الأمريكية والأوروبية والدولية المختلفة التي تحول وتدعم وتشرف على برامج غير حكومية لتحقيق وتعزيز الديمقراطية في المنطقة، و إنشاء "صندوق دولي خاص للديمقراطية" في الشرق الأوسط يحول مشروعات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة والهادفة إلى نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.فضلاً عن إقامة مصرف إقليمي للتنمية يمول المشروعات الاقتصادية والتجارية الكبيرة في المنطقة ووضع خطط لتمويل المشروعات الصغيرة.كما يدعو المشروع الإصلاحي الجديد إلى تعزيز العلاقات البرلمانية العربية - الدولية وإلى تدريب الإعلاميين ، وتعزيز الجهود لمكافحة الفساد في المنطقة ويدعو كذلك إلى دعم برامج التربية المدنية وتعزيز تعليم المرأة وإصلاح المؤسسات القضائية.
ومن جانب آخر، فقد تجاهل المشروع الأمريكي قضية الصراع العربي الإسرائيلي، واكتفى بالإشارة إلى ضرورة مراعاة وجهة النظر العربية المدعومة من بعض الدول الأوروبية ومن روسيا، مؤكداً على ضرورة العمل من أجل تحقيق تقدم في حل هذا النزاع سلميًا، انطلاقا من أن ذلك يدعم الجهود المبذولة لإجراء الإصلاحات في العالم العربي، ولكن بشرط ألا يستخدم هذا النزاع "ذريعة" لعدم القيام بالإصلاحات المنشودة.
وفيما يتعلق بالملف العراقي، فإن الولايات المتحدة تسعى من خلال هذه القمة إلى تحقيق نوع من الإجماع بين الدول الكبرى, انطلاقا من رغبة أمريكية معلنة للعمل في إطار جماعي في العراق للمرة الأولى منذ التدخل الأمريكي. وقد سمحت زيارة الرئيس جورج بوش الأخيرة إلي إيطاليا وفرنسا بمناسبة الذكري الستين لعملية إنزال الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية بالإعداد لجبهة موحدة وتبني قرار دولي سريع يعتبر الفرصة الأخيرة لإخراج العراق من حالة الفوضى التي يعيشها، كما أن الرئيس الأمريكي- علي غرار حليفيه الإيطالي والبريطاني، عضوا مجموعة الثماني- يسعى إلى دعم موقفه وسياسته الخارجية قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية الأمريكية.
وتحاول واشنطن خلال القمة التعامل مع الخلافات الأمريكية الأوربية التي لم يتمكن الرئيس بوش من احتوائها خلال جولته الأوربية الأخيرة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالملف العراقي. وقد أشارت صحيفة "الجارديان" البريطانية إلى أن مجموعة الدول الثماني تحولت إلى حلف سياسي للحفاظ على مصالح تعتبرها الإدارة الأميركية "مشتركة", وقالت على لسان خبير إستراتيجي بارز، إن ما حاولت أوروبا تجنبه من خلال رفضها الحرب على العراق قد تجد نفسها مضطرة إليه من خلال تورطها في هذه "الشراكة" المبهمة التي قد تحول مجموعة الـ 8 إلى أداة لهيمنة الولايات المتحدة التامة على أوروبا. ومن المقرر أن يحضر الرئيس العراقي الجديد غازي الياور قمة سي آيلاند ليؤكد خلالها أن القوات الدولية يجب أن تبقي في العراق بناء على طلب بغداد، وفى المقابل ستسعى الولايات المتحدة خلال القمة إلى إلغاء ما بين 80 ـ 90% من الديون العراقية المقدرة بنحو120 مليار دولار، الأمر الذي قد يواجه بمعارضة من الفرنسيين والألمان

الذين لا يرغبون في إلغاء أكثر من50% من الديون العراقية المستحقة لهم..
أيا ما كان الأمر.. فإن قمة جورجيا سوف تقرر المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ليلقى الدعم الأوروبي هناك، ثم تعتمده القمة الأورو أمريكية من بعد، وأخيرا تصدق عليه قمة الأطلسي في اسطنبول، خلال الأيام القادمة من هذا الشهر وتحوله من إعلان مبادئ حول الإصلاح في العالم العربي الإسلامي، إلى خطط عمل وبرامج تنفيذ، تحت إشراف هذا الحلف العسكري الغربي، الذي اكتسب خلال العقد الأخير بعداً سياسياً واستراتيجياً شديد الوضوح.. بينما أصحاب القضية، العرب والمسلمون، في حالة غياب من حيث المبدأ، ومن حيث القرار، ومن حيث التطبيق.
إن القصور العربي الرسمي، الذي تتحمل تبعاته النظم الحاكمة تجاه الشعوب المحكومة على مدى عقود طالت، والذي أنتج كل هذا التخلف والفقر والعجز والفشل الشامل، هو الذي استدعى اليوم، عقد قمم الغرب لفرض الوصاية علينا بمبادئ استعمارية وأساليب عسكرية قهرية وضغوط سياسية اقتصادية سافرة، تبدأ بالعالم العربي والإسلامي الآن، وتمتد غداً إلى غيرنا، في إطار استراتيجية عالمية هدفها إعادة رسم خريطة العالم، وتوزيع النفوذ وتقسيم الثروات والسلطات والاختصاصات.

بين 'طمع الآخر' و'عجز الذات' ... قضية الإصلاح المفترى عليها ..

16-3-2004

كيف تريد النخب السياسية والثقافية من الشعوب العربية أن تنهض وهي تنزع عنها شرعية القدرة على التفكير وهو من أبجديات النهضة ، وتمارس عليها وصاية فكرية ، وتعجز عن الوصول إلى صوغ الخطاب الفكري الذي يدفع هذه الجماهير إلى الإيمان بنفسها وبقدرتها على الإصلاح ، فتكتفي – هذه النخب - بمبادرات بائسة تعبر عن ضحالة بضاعتها وكسادها ؟!

بقلم محمد سليمان

شهدت المرحلة الأخيرة في العلاقات الدولية فيضا هائلا من المبادرات الغربية لإصلاح الأوضاع في العالم العربي ، وقد صدر أغلب هذه المبادرات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي ظلال ما يسمى بالحرب على الإرهاب ، وما نتج عنها من حربين أمريكيين متتاليتين على أفغانستان والعراق.

وجاءت المبادرات بعدما استيقظ الغرب فجأة على ما اعتبروه خطرا يهدد أمن العالم الغربي ومصالحه وهو
"الإرهاب الإسلامي"؛ والناتج وفقا لـ "دروس أيلول" عن فساد الأوضاع الداخلية في العالم العربي ، والتي تشكل بدورها التربة المناسبة والمناخ النموذجي لنمو بذور الإحباط واليأس والغضب ، والتي تتحول بفعل الظروف السياسية والاقتصادية /الاجتماعية إلى "خطاب عدمي" يتفجر من خلال أحداث العنف والتنظيمات الإرهابية التي تعكس حجم الفساد والخلل في الواقع العربي الحالي .
بدأت مبادرات الإصلاح وتفاعل الحديث عن تغيير أوضاع المنطقة منذ وثيقة الأمن القومي الأمريكية الجديدة التي أكدت على أن السياسة الأمريكية ستعمل بشكل حاسم وجاد على إعطاء الأولوية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي ، وعلى ضرورة إجراء إصلاحات

سياسية بهذا الخصوص ، تترافق مع الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة نحو "اللبرلة" والانفتاح والاندماج في السوق العالمية ، وستعمد إلى ربط المعونات الاقتصادية بشكل واضح بمدى تقيد الدول النامية بالإصلاحات المطلوبة .
وقد أشارت الوثيقة إلى مفهوم " الدولة الفاشلة " ، أي التي تعجز عن تلبية الحاجات الأساسية لشعوبها ، وتفشل في إدارة الموارد ، فتؤدي إلى ظهور العنف الذي ينتقل إلى خارج البلاد بفعل التطور الكبير في وسائل الاتصال والتكنولوجيا .

ثم تلا هذه الوثيقة وثيقة أخرى عرفت بـ " مبادرة الشراكة الأوسطية " ، والتي أطلقها وزير الخارجية الأمريكية " كولن باول " وأعلن فيها صراحة أن السياسة الخارجية الأمريكية ستدفع باتجاه إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط ، وتتمثل هذه الإصلاحات بالمسارعة في التحول الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية نحو الخصخصة والانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية ، وإصلاحات ثقافية تتضمن تحديث المجتمعات العربية وأحد روافده الرئيسة إصلاح مناهج التعليم ، وخاصة التعليم الديني ، والاهتمام بحقوق المرأة ..

ثم جاءت مبادرة " الشرق الأوسط الكبير " ، وهي مقاربة أمريكية لشراكة أطلسية لتوحيد السياسة تجاه المنطقة العربية ، وتضمنت الوثيقة الجديدة – بالإضافة إلى المطالبة المعروفة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية – إصلاحات اجتماعية تستند على فكرة رئيسة وهي " تحديث المجتمعات العربية " ، وقدّمت رؤى تفصيلية لكثير من القضايا على هذا الصعيد خاصة ما يتعلق بالمرأة وميدان الأعمال والمجتمع المدني ، ومناهج التربية والتعليم .

في المقابل قدّمت كل من ألمانيا وفرنسا وثيقة أخرى، يبدو أنها أتت لحفظ مسافة من الخصوصية للقارة الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة، والتأكيد على وجود مصالح أوروبية في هذه المنطقة مقابل المصالح الأمريكية؛ بمعنى آخر : أنها أتت في إطار التنافس الدولي على السيطرة على المنطقة العربية .
والغريب أن هناك أصواتا عديدة في العالم العربي ارتفعت لتأييد المبادرة الأوروبية على اعتبار أنها تحفظ قدرا من
"الخصوصية" لدول المنطقة في دفع عجلة التغيير من الداخل ! ، في حين أن المبادرة - بعيدا عن "المجاملات" اللفظية للأنظمة العربية، ولحالة الانزعاج التي أبدتها في محاولة الولايات المتحدة فرض التغيير "المضر" بمصالح النخب الحاكمة هنا – تضمنت بيانا صريحا ومباشرا بالموافقة على المقاربة الأمريكية المتمثلة بالشرق الأوسط الكبير ، وبالعمل على إصلاح أوضاع المنطقة ، بل وتضمنت بلغة موارية دعوة لِـ " تحديث الإسلام " ولتغيير في القيم الاجتماعية السائدة في العلاقة بين الرجل والمرأة ، وبإحداث تغيير في البناء الاجتماعي العربي .

وإذا كان من الواضح أن المبادرات الخارجية تنطلق من قضية رئيسة وهي الطمع في موارد المنطقة ، والعمل على حفظ وحماية مصالح هذه الدول في المنطقة ، من خلال الإصلاح المزعوم ، وأنها تتأسس على استبعاد دور العامل الخارجي في الحالة الراهنة ، كما أنها تتجاهل الأسباب التي أدت إلى ذلك ، من خلال وصفة جاهزة يلتزم المريض بتناولها ! ، فإن المبادرات الداخلية تميزت بدرجة أكبر من السخف والاستهتار بعقول الناس ، ومحاولة مسايرة المُناخ العام المكتظ بالمبادرات .

فالحكومات العربية سارعت إلى إجراءات شكلية تحاول من خلالها تجميل حالتها الفاسدة ، وتتفادى من خلالها الضغوط الكبيرة ، وتنحني بذلك للعاصفة ريثما تهدأ الأمور ، أمّا الأحزاب والقوى والمجتمعات فقد تقدمت بمبادرات كنوع من إبراء الذمة أو " اقتناص الفرصة " بعيدا عن تلمس الهموم الحقيقية للشعوب التي باتت وكأنها الغائب الرئيسي عن مسرح " المبادرات السياسية " ، وأنّ المطلوب منها هو التجاوب مع ما تتلقنه من وصفات إصلاحية .

إلاّ أنّ المحزن في الأمر أنه وفي خضم هذا الزخم الكبير من مبادرات الإصلاح وإدعاءاته فإنّ أوضاع العالم العربي ما زالت تسير إلى الوراء نحو الهاوية : مزيدا من البؤس الاقتصادي ، والشقاء السياسي ، والاضطراب الثقافي والأخلاقي، والفشل التعليمي . وأنّ المجتمعات تعاني من أزمات خطيرة تتعدد مستوياتها ابتداء من الفرد وصولا إلى الدولة دون أن تجد رؤى حقيقية تطبق فتدفع هذه المجتمعات إلى الأمام ، وكل ما يجري طرحه وتطبيقه يعمق من مساحة " التشويه " في هذه المجتمعات .

وكل المبادرات تدور وتعود إلى المربع الأول وهو : غياب القوى الداخلية التي تدفع بالمجتمع إلى أن يتبنى بنفسه قضية الإصلاح وأن يسعى جاهدا مؤمنا بقدرته على إحداث التغيير الذي يقوده إلى النهضة والتنمية . وهو الشرط الأساسي لأي نهضة حصلت في التاريخ السابق أو قد تحصل في المستقبل : " الإنسان " القادر على استثمار الوقت وتحويل التراب إلى منجز صناعي / حضاري (كما كتب فيلسوف النهضة العربية مالك بن نبي) . فشعوب الصين وأسيا لم تطبق وصفات جاهزة أتت من الخارج ، ولم تحتج إلى ادعاءات شكلية للإصلاح ، وإنما انطلقت بإيمان عميق إلى الدفع نحو التنمية والنهوض ، وطبقت المشاريع التي صاغتها عقول أبنائها ؛ والتي تتفهم طبيعة المجتمعات وكيفية تسيير طاقتها الحركية نحو العمل والإنتاج ..

بدون الإرادة الحقيقة المدفوعة بإيمان عميق وبروح دينية صوفية (بالمعنى الفلسفي) خالصة : فلا نهضة ولا تغيير ، وهذا الأمر يقع بداية ونهاية على عاتق النخب المثقفة والمفكرين فهم من يجب عليهم دفع الأمة قدما نحو التغيير والإصلاح دون أن تنتظره من الآخر .

وللأسف فإن الفكر العربي والإسلامي كان متقدما في بدايات القرن عنه الآن ، وبينما كان سابقا للمجتمعات ودافعا ومحركا لعجلة التغيير داخلها يبدو اليوم وقد تجاوزته المجتمعات وتقدّمت عليه ، وانكفأ على نفسه مكررا ومجترا كثيرا من الأفكار المستهلكة البالية ، وأنا شخصيا أتحدى وجود مفكر عربي مسلم اليوم بحجم مالك بن نبي أو عالم بموهبة وملكات محمد عبده! أو سياسي صاحب خطاب محرق كجمال الدين الأفغاني، أو مجلة تنويرية كمنار رشيد رضا (بعيدا عن الجرح والتعديل)!، ولو أننا لم نحدث " قطيعة " فكرية ونفسية مع منهجهم ودعوتهم إلى النهضة، لكان الحال أفضل مما هو عليه.

رحم الله الإمام محمد عبده، فقد كان مدركا وبوضوح لسر النهضة و روح الإصلاح في هذه الأمة . ويروي عنه الشيخ رشيد رضا أنه كان يصاب بـِ" نوبات عصبية "، وأنه أتاه ذات يوم وهو عازم على النزول إلى الناس المتواجدين في المقاهي ، ليسألهم سؤالا واحدا – وهو السؤال الذي سبب له هذه النوبات العصبية - : ماذا وجدتم في كتاب الله حتى تركتموه ؟! .. فقد كان يدرك تماما أن أساس إصلاح العالم العربي هو التفاعل بين الإنسان والقرآن ، الذي فجّر ويفجّر طاقات وقدرات هذا الإنسان ، ويخلق العقيدة والإيمان المحرك للعزيمة والعمل ، ولكن وفق قراءة مستنيرة راشدة للقرآن تقوم على استحضار غايات الرسالة ومقاصدها و تحترم العقل وتعطيه الدرجة الكبرى في فقه المكان والزمان ، ليندفع الإنسان نحو القيام بوظيفته الكبرى " العمران " وفق مقتضيات الاستخلاف الرباني وشروطه .

كيف تريد النخب السياسية والثقافية من الشعوب العربية أن تنهض وهي تنزع عنها شرعية القدرة على التفكير وهو من أبجديات النهضة ، وتمارس عليها وصاية فكرية ، وتعجز عن الوصول إلى صوغ الخطاب الفكري الذي يدفع هذه الجماهير إلى الإيمان بنفسها وبقدرتها على الإصلاح ، فتكتفي – هذه النخب - بمبادرات بائسة تعبر عن ضحالة بضاعتها وكسادها ؟!

"الإنسان" هو أساس النهضة، وإيمانه بدوره ورسالته هو سر الإصلاح، وبدون ذلك كل المبادرات حبر على ورق، أو تشويه أكبر في واقع فيه من التشويه والمشاكل ما يكفيه!.